الأنباء
الخميس 18 فبراير 2016

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

أعضاء لجنة العاصمة قاموا بجولة تفقدية على مرافقه وأسواقه لمتابعة آلية تنظيم العمل والصيانة

كمال: رؤية تطويرية للمباركية تعزز مكانتها التاريخية وتحفظ هويتها التراثية

د.حسن كمال والمشاركون في الجولة على أسواق المباركية

أكد رئيس لجنة محافظة العاصمة في المجلس البلدي د.حسن كمال أهمية مشروع تطوير سوق المباركية، داعيا إلى إحياء هذه المنطقة كمركز مالي وتجاري للكويت نظرا لموقعها الحيوي والتي يرتادها السواح من جميع الدول.

وقال كمال بعد الجولة التي قام بها أعضاء اللجنة امس بمشاركة الأمين العام للمجلس البلدي يوسف الصقعبي ومساعد المدير العام لقطاع تنمية المشاريع م.يوسف المناور، حيث تم الاطلاع عن قرب على المنطقة وإمكانية تطوير مرافق سوق المباركية وإضافة أنواع أخرى من الخدمات لتكون معلما سياحيا واقتصاديا ووجهة ترفيهية مكتملة الأركان، وأشار إلى الأهمية في مشروع تطوير سوق المباركية والمنطقة المحيطة به تكمن في حيويته الاقتصادية والسياحية، إضافة مواقع للخدمات الحيوية وإقامة نقطة أمنية في السوق علاوة على عمل لوحات إرشادية تدل على تاريخ إنشاء السوق التراثي وأن مشروع تطوير سوق المباركية يأتي انطلاقا من أهمية إحياء هذه المنطقة كمركز مالي وتجاري للكويت خصوصا أنها يرتادها جميع الزوار من المواطنين والسياح الأجانب ما يستوجب الاهتمام بهذا الموقع التاريخي والتراثي.

تطوير سوق المباركية يحظى بأولوية واهتمام المجلس باعتبار المنطقة مركزاً مالياً وتجاريا

وأضاف يجدر تعريف أسماء الشوارع المحيطة بالمنطقة القديمة باللغتين العربية والإنجليزية إلى جانب وضع لوحات تعريفية لتاريخها، مشددا على أهمية توفير مرافق عامة لخدمة رواد السوق ووضع آلية لتنظيم العمل على صيانتها دوريا إضافة إلى متابعة شكاوى كبار السن، حيث تم توفير خدمة وسائل النقل (غولف كار) للتنقل داخل السوق.

وقال إننا بصدد تنفيذ الخطط والدراسات الجديدة التي وضعت من أجل تطوير السوق بما يخدم الصالح العام من راحة وترفيه وتسوق للأهالي مواطنين وزوارا ومقيمين، ومن ناحية أخرى خدمة الدولة ورفد الاقتصاد من خلال جعل السوق وجهة سياحية اقتصادية من خلال توفير التوسعات والمرافق الخدمية ومواقف السيارات متعددة الأدوار لكن تكون بعيدة عن محيط السوق، حيث سيكون السوق خاليا تماما من أي مركبات بل سيكون مفتوحا وبلازا.

من ناحيته، قال مقرر اللجنة م.علي الموسى إن من أولويات محافظة العاصمة في المجلس البلدي متابعة تطوير سوق المباركية، مؤكدا أن منطقة المباركية تعد منطقة للسياح والضيوف من الدول الخليجية والعربية وغيرها من الجاليات، موضحا أن في المباركية طابعا خاصا يفضله أغلب الزوار للمنطقة.

وبين الموسى أننا كأعضاء في لجنة محافظة العاصمة نعمل على قدم وساق مع الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت ونضع جهودنا في سبيل تقديم الأفضل فيما يخص تطوير المنطقة وصبغتها التراثية الكويتية، ومن خلال ما قضينا من سنوات في المجلس البلدي نحاول أن نطور في المرافق وتسهيل الطريق فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة والعوائل وكبار السن.

وأكد أن أكبر معيق للإنجاز هو الدورة المستندية في إنجاز الأعمال، لافتا إلى أن العمل بطيء جدا، متمنيا أن يعمل الجهاز بالإسراع في إنجاز هذه الأعمال والانتهاء منها، لافتا إلى أن هذا التطوير لمنطقة المباركية هو آخر تطوير لها من خلال أحد المستشارين الهندسيين.

من جهته، قال أمين عام المجلس البلدي يوسف الصقعبي إن السوق يجب أن تضاف إليه مجموعة من الخدمات والمرافق الإضافية ليكون معلما وقبلة سياحية واقتصادية مع ما هو موجود الآن، حيث إنه سوق كويتي يقع في منطقة القبلة وهو سوق تراثي وسمي نسبة إلى الشيخ مبارك الصباح، ويتميز السوق بتصميمه الذي يشبه الأسواق القديمة.

وبين أنه من المعالم التراثية لدولة الكويت، حيث يزخر بأنواع وفيرة من اللحوم والأسماك والمواد الغذائية والاستهلاكية والحلويات الشعبية والتمور والعسل ومحلات العطارة والملبوسات الرجالية والنسائية، إضافة إلى مجموعة من محلات الاكسسوارات والسلع التراثية والتحف والخزفيات والتذكارات وكلها بأسعار مناسبة، كما يوجد به سوق لبيع وشراء المصوغات الذهبية والمجوهرات.

كما يوجد داخل السوق العديد من المقاهي الشعبية والاستراحات والمطاعم صممت على طراز القديم.

من جهته، قال مساعد المدير العام لقطاع المشاريع م.يوسف المناور إن جولة جاءت بناء على زيارة طلب لجنة محافظة العاصمة في المجلس البلدي وموافقته مؤخرا على تطوير منطقة أسواق المباركية، من خلال التطوير الحضري والبيئي ومواقف السيارات، إضافة إلى تأكيد الهوية الكويتية على المرافق في المباركية.

وأكد أن طلب تطوير المنطقة هو طلب من الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت، وشكرا لمحافظة العاصمة على الموافقة عليه، لافتا إلى أنه تم تبيان التغيرات والتطويرات التي ستحدث في المباركية لأعضاء اللجنة الحاضرين.

وبين أن أبرز ما تم تطويره المزيد من مواقف السيارات التي تخدم المنطقة ككل، مبينا أن التطوير سيشمل المنطقة المثلثة الواقعة ما بين تقاطعات شارع فهد السالم ودروازة العبدالرزاق والبورصة.

وأشار إلى أن هذه المنطقة المذكورة والتي سيتم تطويرها وسيوضع لها كود بناء خاص بها ومواقف سيارات مختلفة ودورات مياه، مؤكدا أن المنطقة ستكون منطقة مشاة ولا تدخلها أي سيارة.

وقال إن هذا المقترح بالأصل مرفوع من الجهاز التنفيذي في بلدية الكويت وتم اعتماده منه ومن المخطط الهيكلي، مشيرا إلى أن المشروع ستتم مناقشته في جلسة المجلس البلدي الاثنين المقبل.

تكليف أمانة المجلس و"القانونية" بإعداد الصياغة النهائية للائحة

منع إقامة أبراج الاتصالات على المستشفيات والمدارس

انتهى اجتماع اللجنة القانونية والمالية في المجلس البلدي الى تكليف الامانة العامة للمجلس البلدي مع الادارة القانونية لإعداد الصياغة النهائية للائحة أبراج الاتصالات.

وقال رئيس اللجنة مانع العجمي إن اللجنة أمهلت الأمانة أسبوعين لتقديم اللائحة الى اللجنة القانونية لاعتمادها وإحالتها للمجلس البلدي.

وأضاف أن الاجتماع شهد حضور وزارة المواصلات وهيئة الاتصالات ووزارة الصحة.

وأشار العجمي الى أن أبرز الملاحظات على اللائحة فيما يتعلق بإقامة الابراج على السكن الخاص، وكذلك أن تبعد الابراج عن السكن الخاص 20 مترا بدلا من 12 مترا، حيث ان هناك توافقا بهذا الخصوص إضافة الى التأكيد على ألا تقام الابراج على المستشفيات والمدارس لوجود اعتراض من قبل الجهات المعنية.

طالب بإعادة النظر في التعديلات الجديدة لقانون البلدية

الغريب: زيادة عدد أعضاء البلدي لن تعالج المشكلات

يوسف الغريب

تقليص صلاحيات البلدي ليس في مصلحة القضايا الحيوية

طالب عضو المجلس البلدي ورئيس لجنة محافظة حولي يوسف الغريب بإعادة النظر في التعديلات التي اقرها مجلس الوزراء أخيرا حول تعديل بعض بنود قانون البلدية 5 لسنة 2005، والتي جاء بعضها دون دراسة كافية لتقر على أساسها التعديلات.

وأوضح الغريب في تصريح صحافي أن تعديل بند سن العقوبات على ظاهرة مخالفات البناء في السكن الخاص، جاء دون دراسة بسبب عدم مراقبة الجهات المختصة لتلك العقارات اثناء بنائها وعدم اتخاذ اللازم حياله قبل حدوث التعديلات في البناء.

وحول بند مخالفات الاستثماري والصناعي والتجاري وعقوبة من تثبت مسؤوليته من أصحاب المكاتب والدور الاستشارية الهندسية والمهندسين والمقاولين بإقامة مبان من دون ترخيص أو الإشراف على تنفيذها، اوضح الغريب ان هذا الجانب تسأل عنه جهات حكومية رسمية سمحت بمثل هذا التجاوز دون رقابة مسبقة.

وفيما يتعلق بفترات الحبس والتي لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سنتين، إلى جانب إزالة مخالفة البناء ورد الشيء إلى أصله على نفقة المخالف وتغليظ العقوبة لتصبح ألف دينار عن كل متر مربع وقطع التيار الكهربائي عن العقار المخالف، قال الغريب: هذا البند جاء ليتحمله المواطن وحده دون محاسبة الجهة التي تخلت عن مسؤولياتها في تطبيق القانون في بداية ظهور جذور المشكلة.

وحول التعديلات فيما يتعلق بالمجلس البلدي بحيث أنه لا يجوز للمجلس البلدي إصدار قراراته المعروضة عليه إلا بعد دراستها من قبل الجهاز التنفيذي، وعلى الجهاز التنفيذي رفع الدراسة المشار إليها إلى المجلس في مدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ إخطاره كتابة، وللوزير منح مهلة إضافية متى وجدت مبررات لذلك، أشار الغريب الى ان مثل هذا التعديل اعطى فترة طويلة للجهاز ومهلة اضافية للوزير.

وفيما يتعلق بفترة إصدار المجلس لقراراته المحالة إليه خلال تسعين يوما من تاريخ رفع دراسة الجهاز التنفيذي فإن انتهت المدة قبل أن يصدر المجلس قراره فإن للوزير أن يصدر قراره بشأنها ويعتبر نهائيا، اكد الغريب ان مثل هذا التعديل فاقم من سحب صلاحيات المجلس ووضعها في قرار الوزير النهائي.

وحول زيادة عدد أعضاء المجلس البلدي ليصبح عشرين عضوا منتخبا بواقع عضوين عن كل دائرة من الدوائر العشر و11 عضوا يعينون بمرسوم، فهذا الجانب سيزيد في توسيع القرارات والاختلافات ولن يعالج المشاكل والقضايا.

وحول الاختصاصات التي تم نقلها من البلدية إلى وزارات وهيئات اخرى، بين الغريب ان الجهات المنقول لها الاختصاصات لن تستوعب ما نقل لها من اختصاصات الا بنقل الموظفين من البلدية الى الجهات المنقولة لها تلك الصلاحيات.

خلال حملة نفذها "طوارئ الجهراء" و"الخدمات العامة" على طريق السالمي

إزالة 5 شبرات ورفع 10 بقالات متنقلة في مواقع المخيمات

رفع إحدى البقالات المتنقلة

شنت بلدية الجهراء بالتعاون مع ادارة الخدمات العامة بالبلدية حملة موسعة استهدفت ظاهرة الباعة المتجولين للأعلاف والمواد الغذائية على طريق السالمي، وأسفرت عن رفع 10 بقالات متنقلة غير مرخصة و8 نقلات من الأعلاف الى جانب ازالة 5 شبرات مخالفة، مشيرة الى أن الحملات الميدانية مستمرة على مختلف المظاهر السلبية بالمحافظة والتصدي لها بكل حزم تطبيقا للقانون.

وأوضحت البلدية في بيان صحافي أن الأجهزة الرقابية بالمرصاد للباعة المتجولين في جميع المناطق وخاصة في مواقع اقامة المخيمات الربيعية التي يتم استغلالها لترويج المواد الغذائية في الظروف غير الصحية نظرا لتعرضها للملوثات البيئية وكونها لا تخضع لرقابة البلدية كما أنهم لا يحملون الشهادات الصحية التي تثبت خلوهم من الأمراض المعدية، مشيرة الى أن هذه الانعكاسات السلبية لا يعي أخطارها المستهلكون وحذرت من التعامل معهم حرصا على صحتهم وسلامتهم.

وأكدت البلدية أن أجهزتها الرقابية مستمرة في تصديها للبقالات الغذائية غير المرخصة حرصا على صحة المستهلك من جهة ولرفع المعاناة عن قائدي المركبات ومستخدمي الطريق من جهة أخرى، نظرا لما تسببه من مخاطر جسيمة المتمثلة بوقوع الحوادث نظرا لوقوعها بالقرب من الطرقات العامة والخطوط السريعة، فضلا عن ايوائها للمخالفين الذين تم التعامل معهم من قبل رجال الأمن، لافتة الى أن مفتشي البلدية يجوبون مختلف المناطق بهدف رصد مواقعهم واختيار الأوقات والخطط المناسبة لضمان عدم هروبهم.

رفع 378 سيارة وتحرير 115 مخالفة في الفروانية

كشف التقرير الإحصائي الذي أعدته إدارة العلاقات العامة في البلدية عن إنجازات مراقبة النظافة العامة التابعة لإدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الفروانية ان الحملات الميدانية التي نفذتها المراقبة واستهدفت ظاهرة السيارات المهملة اسفرت عن رفع 378 سيارة مهملة وتحرير عدد 115 مخالفة وذلك في مناطق الفروانية، خيطان، الرقعي، العارضية الحرفية، الأندلس، الفردوس، صباح الناصر، الجليب وضاحية عبدالله المبارك وذلك خلال شهر يناير الماضي.

وأشار التقرير إلى أن المفتشين بمراقبة النظافة قاموا بوضع عدد 1523 ملصقا تحذيريا على المركبات المهملة قبل فترة من تنفيذ كل حملة، والتي أسفرت عن رفع عدد 378 سيارة مهلة ومعروضة للبيع، وتحرير عدد 115 مخالفا وكان من ضمنهم 106 مخالفين للائحة النظافة العامة وعدد 9 مخالفات لقانون «87/9» إلى جانب تحرير 196 إنذارا و137 تعهدا.